معوقات عمل المؤسسة الجامعية وإنعكاساتها على تنمية الوعي السياسي الوطني في العراق بعد العام 2003▽

Obstacles to the functioning of the university system and their impact on the development of national political awareness in Iraq after 2003

م. مريم محمد حسين* Maryam Mohammed Husain

الملخص

تعاني مؤسسة التعليم الجامعي في العراق من ضعف واضح في أداء دورها الأساسي في تنمية الوعي السياسي الوطني، نتيجة عوامل متعددة سياسية وتشريعية واقتصادية واجتماعية وتقنية. فقد أسهم الواقع السياسي والضغوط الحزبية، وضعف الأطر القانونية والإدارية، إلى جانب غياب التخطيط الاقتصادي الرشيد وعدم مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، في إفراغ التعليم من وظيفته التوعوية. كما أدّت سيادة القيم التقليدية والثقافة الخاضعة وهيمنة القوانين العشائرية والدينية، إضافة إلى التخلف التقني في وسائل وأساليب التعليم، إلى تكريس هذا الضعف. ورغم أن أزمة الوعي السياسي تمتد جذورها إلى ما قبل عام 2003، إلا أن التحديات الراهنة زادت من حدّتها، مما جعل تنمية الوعي السياسي في الجامعات ممكنة لكنها تواجه معوقات كبيرة ومركبة.

الكلمات المفتاحية: الوعي السياسي، التعليم، التنشئة، العراق

Abstract

The higher education system in Iraq suffers from a clear weakness in fulfilling its fundamental role of developing national political awareness, due to multiple political, legislative, economic, social, and technological factors. The political reality and partisan pressures, weak legal and administrative frameworks, the absence of sound economic planning, and the misalignment of educational outputs with the labor market have all contributed to stripping education of its awareness-raising function. Furthermore, the dominance of traditional values and a subservient culture, the hegemony of tribal and religious laws, and the technological backwardness of educational methods and tools have exacerbated this weakness. Although the crisis of political awareness predates 2003, current challenges have intensified it, making the development of political awareness in universities possible, but fraught with significant and complex obstacles.

Keywords: Political awareness, education, socialization, Iraq

---

▽ تاريخ التقديم : 2023/1/28 تاريخ القبول: 2023/2/27 تاريخ النشر: 2023/3/31

* كلية السلام الجامعة.

المقدمة

لاشك ان غياب الوعي السياسي الوطني في العراق لا يعزى الى المرحلة الراهنة ، أي مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 وتداعياته فحسب ، وانما تمتد جذوره الى عقود عديدة سابقة ، وذلك بسبب بناء وعي الفرد وفق ثقافة الاستبداد مصحوبا بغياب الحرية الفكرية، الا ان ما يهمنا هنا هو المرحلة الراهنة أي مرحلة مابعد 2003 وذلك بحكم ارتباطها بجملة معوقات تواجه عمل المؤسسة الجامعية .

والاسباب كثيرة لغياب الوعي السياسي لدى الافراد لكن اهمها هو ما يتعلق بالمؤسسة التعليمية ، فضعفها يقود الى الجهل ، والى تدني منظومة القيم المعرفية والاخلاقية ، والى إمكانية تنامي الولاءات والهويات الفرعية وانبعاثها. ويمكن القول إن تنمية الوعي السياسي لدى الفرد العراقي خاصة في الجامعة ليست بالمهمة المستحيلة ولكنها صعبة لوجود عدة معوقات تواجهها منها تشريعية وقانونية وادارية ، ومعوقات سياسية واقتصادية واخرى اجتماعية وثقافية ، فضلاً عن تحدي العامل التقني.

اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من اهمية المؤسسة الجامعية ودورها في تنمية الوعي السياسي الوطني ، فالتعليم احد مقومات بناء الامم والنهوض بالمجتمعات والارتقاء بها نحو الامثل. لذلك تجلت اهمية بحثنا هذا في التركيز على المعوقات التي تواجه المؤسسة الجامعية في العراق املاً في تجاوزها وتجاوز سلبياتها ، لما لتلك المؤسسة من دور فعال في رفع مستوى الوعي السياسي للمواطن العراقي الذي يعاني تدنياً واضحاً.

إشكالية البحث:

يركز البحث على إشكالية أساسية تتمثل في ان مؤسسة التعليم (الجامعي) في العراق لا تزال غير قادرة على القيام بأهم أدوارها وهو تنمية وعي سياسي وطني ، رغم ازدياد اعدادها وانفتاحها على جامعات عالمية لها تجارب رائدة في حقل التعليم ، بسبب اصطدامها بجملة معوقات بعضها سياسي وقانوني واداري ، والآخر اقتصادي واجتماعي وثقافي ، والثالث امني ، فضلاً عن تحدي العامل التقني.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن تنامي مستوى الوعي السياسي الوطني مقترن بتنامي دور المؤسسة التعليمية (الجامعية) وتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه عملها، فكلما ازدادت المعوقات تلك انعكس ذلك بالسلب على مستوى الوعي السياسي الوطني، والعكس صحيح أيضاً.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التركيز على المعوقات التي تواجه عمل مؤسسة التعليم الجامعي في العراق لما لها من تأثير كبير على تنمية الوعي السياسي الوطني.

المبحث الاول

المعوقات التشريعية والقانونية والادارية

من المتعارف عليه ان ثقافة الفرد لا تكتمل الا باكتمال وعيه السياسي الوطني، ولاشك ان التربية والتعليم هما اساس الثقافة والوعي بصفة عامة ؛ لذا فان تطوير التربية والتعليم يسهمان ايجابياً في تنمية الوعي بأنواعه ، إذ غالباً ما يرتفع الوعي السياسي للشخص كلما ارتفع مستوى تعليمه، ولكن هذه الحالة عامة وليست مطلقة ، إذ قد يلاحظ وجود اشخاص على درجة عالية من العلم المتخصص ولكن مستوى وعيهم السياسي يكون متدنياً ليماثل الوعي السياسي لكثير من محدودي التعليم والثقافة. لذا فان اهم مسؤوليات التربية والثقافة السياسية هي زيادة الوعي السياسي للأفراد [1].

إن تشخيص الخلل نصف الحل, وإن انماء فضاء الوطنية وإذكاء روح المواطنة والوئام الوطني ممكن التحقق اذا كان هناك توجيه عام من لدن مؤسسات الدولة, فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني المتعددة, علاوة على مؤسسات الإعلام المتنوعة, وكذلك المناهج التعليمية والتربوية ؛ ذلك لأنَّ الفضاء الأوسع الذي يسع كل الفرقاء والشركاء مهما اختلفوا في الدين أو التوجيه أو المذهب أو العرق او اللغة, لان حاضنهم وجامعهم هو (الوطن), لذا فان الخلاص يكمن في اعلاء شأن الانتماء الوطني والهوية الوطنية وارساء مبدأ المواطنة في المجتمع[2].

اذن لكل نظام اجتماعي وظائفه التي يتفاضل بها عن غيره لكنه في التحليل النهائي جزء من بنية اجتماعية متساندة وظيفيا ، والنظام التعليمي في اي مجتمع لا يشذ عن ذلك الا ان لهذا النظام خصوصيته المستمدة من اهمية وخطورة اهدافه ، فهو المرآة التي يمكن من خلالها ان نستشف مدى تطور المجتمع وانماط ثقافته وان نقدر الفرص المتاحة للانسان من خلاله ، بل ان استقراء اوضاع ذلك النظام من حيث وسائله وتوجهاته وكفاءته يمكن ان يرسم الملامح المستقبلية للمجتمع .

في العراق بعد عام 2003 وبعد عمليات النهب والتدمير التي طالت مؤسسات الدولة جميعا اخذ النظام التعليمي في العراق يبذل جهداً وعلى نطاق واسع لتجاوز الازمة التعليمية ، غير ان هذا الجهد مهما تعاظم سيظل قاصرا ان لم تكن هناك مراجعة موضوعية وشاملة لكل جوانب وعناصر التعليم في العراق . [3]

---

[1]) محمد جمال مظلوم، الامن غير التقليدي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2012، ص239.

[2]) عبد السلام ابراهيم بغدادي, السلم الوطني المدني دراسة اجتماعية سياسية ، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص114.ص96.

[3]) كريم محمد حمزة ، المشروع الاستراتيجي (التعليم في العراق) ، مجلة بيت الحكمة للدراسات الاجتماعية ، ، ص43.

يواجه التعليم في العراق معوقات متعددة في مختلف الجوانب التشريعية والقانونية والادارية ، التي تشكل بمجملها عائقاً أمام إعداد وتنفيذ خطة إصلاحية بناءة لعراق جديد، والتي يمكن إيجاز أهمها بالآتي:

1. **عدم وضوح دور الدولة في التعليم**

ينبغي للدولة، أي دولة ، أن تنهض بأدوار جديدة في المراحل الانتقالية، وهي تتخلى عن أدوار الهيمنة والريادة التقليدية بل أحياناً تقود عملية الانتقال بنفسها قبل أن يتم تفكيكها. فالظروف الموضوعية في العراق فرضت التحول في طبيعة وفلسفة التعليم القائم من النظام المركزي **(المستند على هيمنة الدولة)** إلى نظام **(يعتنق فلسفة الحرية)** الذي يمثل الأداة الجوهرية للإصلاح والذي أسند بالتشريعات القانونية، إلا أن واقع الحال لايشير إلى وضوح الرؤيا، إذ إزداد تدخل الدولة في الحياه التعليمية عن طريق السياسة بشكل كبير منذ التغيير، وبذلك إبتعدت الدولة عن الدور التصحيحي المفترض لها القيام به .[1]

ان المحاصصة الطائفية والضغوطات السياسية من خلال محاولات بعض الاطراف السياسية اعاقة عمل المؤسسة التعليمية عن طريق التغطية على المفسدين ، وضعف الادارات ، وعدم وجود استراتيجية فاعلة فضلا عن هجرة العلماء العراقيين والاكاديميين والاطباء والتربويين وتعرضهم للقتل او الخطف والاغتيالات المنظمة مستغلين ضعف الاستغلال السياسي الذي ادى الى ضعف امني . مما ادى الى تجفيف منابع الكفاءات العراقية وهجرتهم الى الخارج . [2]

وضمن السياق نفسه ، تبرز امامنا مشكلة اخرى اكثر خطورة تتمثل في التدخل السلبي في مجال اختيار قيادات الجامعة او التأثير في اوضاعها ، وهذا الامر يقتضي اولاً إخراج وزارة التعليم العالي من الحصص الطائفية والحزبية ، بحيث تكون وزارة عراقية حقيقية ، وإعادة النظر في القرارات والتعليمات التي تشوبها ملابسات تشير بأنها كانت تسير في ظل مقاصد حزبية وطائفية ، وتغيير كل الآثار التي ترتبت على هذا الاساس ، كما إن على الجامعات ان تجلس جلسة مصارحة شجاعة بين الإدارة والاساتذة والطلاب وفي ظل جو منتظم وعلمي وديمقراطي بعيد عن القهر والتنكيل والإقصاء ، ويتم الوقوف على حالة التدخل واسبابها وارضيتها وآثارها ومن المسؤول عنها ، ثم الخروج باتفاقات يقر بها الجميع ويلتزم بها ، وتكون نظاماً داخلياً يحدد كل الفعاليات الجامعية بهذا الخصوص[3].

---

[1]) كريم محمد حمزة ، مصدر سبق ذكره ، ص21

[2]) ستار الجابري وستار جبار علاي واخرون ، الاستراتيجية الامريكية وتداعياتها من منظور داخلي واقليمي ودولي ، مركز العراق للدراسات ، اعمال مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، دار الصنوبرة للطباعة ، 2008 ، ص230 .

(6) نعمة العبادي ، موقع الديني والسياسي في الجامعات العراقية دراسة إشكالية العلاقة بين الجامعة والمؤسسات السياسية والدينية في ظل العراق الجديد ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 14 ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 126-127.

2. **إنتشار ظاهرة الفساد الإداري**

يحتل الفساد الأداري موقعاً مهماً في برامج التعليم في مختلف دول العالم، وذلك إنه يعد من المعوقات الأساسية التي تقف في وجه هذه البرامج. وقد عرفتهُ منظمة الشفافية الدولية بأنه(**إستغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة**)، ووضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي التي يمكن أن تندرج تحت تعريف الفساد، وذلك عندما قال بأن الفساد هو (إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادةً عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز رشوة، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق إستغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرةً) . [1]

ان قضية الفساد بكل اشكاله والوانه ادت الى ضعف الجانب القانوني والرقابي حيث سهل الطريق ومهده لكي يحصل ذوي النفوس الضعيفة على هدفهم المادي والمعنوي ، إذ اسفر استشراء الفساد المالي والاداري الذي يتربع العراق على قمته عن تضاعف حالات الفساد في التعليم الذي يبدأ من قمة الهرم الاداري او عدم مهنيته او ضعف ادائه لعدم وجود التدرج ، بل بفعل التعيين بوساطة الاحزاب الذي أسهم باعطاء المسوغات الذاتية و الموضوعية ، مما ادى الى غياب الاليات العلمية والمنهجية وضعف القوانين وفاعليتها في مواجهة تلك الظاهرة . [2]

3- المناهج التعليمية

ان الحديث عن تجديد المناهج او تغيرها ينبغي ان لايكون هدفا معزولا عن مجموعة من الاهداف التي تمثل لحمة ذات مكونات وظيفية لأن موضوع المناهج ليس سهلا ، إذ يمكن تغير في مناهج الرياضيات والفيزياء لكن لا يكون سهلا في كتب التاريخ والدين ، لأن له صلة بالانسان ككائن تاريخي مفكر يصعب تغييره. لقد اخذت المؤسسة التعليمية في العراق بعد عام 2003 بتغير بعض المناهج التعليمية القديمة جدا والمتاخرة كثيرا عن مناهج الدول المتقدمة .[3] لكن ذلك لم يكن ضمن المستوى المطلوب تحقيقه.

فمادة التاريخ يجب ان لا تدرس بأعتماد مفاهيم احادية الجانب من المعرفة ، بل ينبغي ان يدرس التاريخ لبناء قيم مشتركة ولتعزيز الهوية الوطنية ، وإبراز قيم الحضارة العراقية والاسس التي ينوي العراقيون تبني تنميتها في الوقت الحاضر، إذ يمثل التاريخ العراقي تاريخ المكونات العرقية والدينية والثقافية كلها ، كما ان تأصيل الهوية الدينية او هوية المجموعات ضروري لجعل الطلاب يحترمون

---

(7) محيا زيتون ، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، 2005 ، ص75 .

[2]) مثال عبد الله غني العزاوي وسلام عبد علي ، السياسية الاجتماعية في العراق ، جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، بيت الحكمة ، العدد 29 ، 2012 ، بغداد ، ص43 .

9) كريم محمد حمزة ، بعض مؤشرات الحرمان في ميدان التعليم في العراق ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد ، العدد 89 ، 2009 ، ص438 .

الإرث الثقافي والتاريخي لبلادهم وسيدعم ذلك العيش المشترك ويعزز قيم الولاء للهوية الوطنية ([1]). وهو ما زال مفتقداً في اقسام التاريخ في الجامعات العراقية.

وكذلك الحال بالنسبة للمواد والمناهج الدراسية الاخرى وطرق التعليم ايضاً ينبغي ان يعاد بنائها بالشكل الذي ينمي المهارات المدنية والديمقراطية لجميع الطلبة العراقيين ، لاجل مساعدة الطلبة ليتمكنوا من النظر الى العراق بوصفه مجتمعاً متعدد الثقافات واللغات والقضاء على الفكر الطائفي ، وبناء الوعي بأهمية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فلغرض تعزيز الشعور بالانتماء للهوية الوطنية ينبغي تضمين المناهج الدراسية مفردات مثل الوحدة الوطنية ، المصلحة المشتركة ، الترابط ، العدالة الاجتماعية ، تسوية الصراعات ، حقوق الانسان ، التنمية المستدامة ، وكذلك القيم والمفاهيم لبناء المواطن الصالح([2]).وإن كان ذلك متحققاً إلا انه على مستوى محدود وفي تخصصات معينة فقط.

4- مخرجات التعليم ومتطلبات السوق .

فقد ادى عدم التوافق في العلاقة بين سوق الشهادات وسوق العمل الى زيادة اعداد البطالة في صفوف الطلبة الجامعيين ، ما ينذر بتوليد ظواهر اخرى اكثر خطورة وتأثيرا كالهجرة الدولية ، الانحراف ، التجارة غير الشرعية وغيرها([3]).

5-المشكلات الاجتماعية وتأثيرها على النظام التعليمي

ادت العوامل الاجتماعية الى تركيز المشتغلين في الاجهزة الحكومية وتضخم الجهاز الاداري ، كما دفعت تلك الضغوط صانعي السياسات التعليمية الى مخالفة شروط سوق العمل والاستجابة للشروط الاجتماعية([4]).

6-مشكلة الادارة التعليمية

7-البنى التحتية والوسائل والادوات بما في ذلك المختبرات الحديثة وغيرها .

لقد بات التعليم يواجه معضلات عدة على الصعيد التشريعي والقانوني والإداري فرضت نفسها بقوة على العملية التعليمية وعلى اداء الجامعات ، وهذه المعضلات يمكن إجمالها بالآتي:-

---

[1]) ندى جابر الانصاري ، سياسات التعليم لتعزيز الهوية الوطنية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 44 ، 2014 ، ص 108.

[2]) المصدر نفسه ، ص ص 108-110.

[3]) مالك دحام متعب و اخلاص قاسم نافل ، سياسات التعليم العالي وإشكالية البطالة في العراق ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد 17-18 ، السنة الرابعة ، 2016 ، ص 164.

[4]) مالك دحام متعب و اخلاص قاسم نافل ، مصدر سبق ذكره ، ص 162.

اولاً.الإشكاليات القانونية والادارية التي يتعامل بها التدريسي

وابرز المظاهر هنا هي الآتي :الترقية العلمية والترقية الوظيفية ، وتوافر الإمكانات المالية والمادية ، والتخصص. إن الغاية من إنشاء الاقسام العلمية هو إنشاء وحدات مختصة لتطوير المعرفة والمساهمة في حل مشكلات مجتمعية. إلا انها قد عانت من الافتقار الى الصلاحيات والإمكانات المتاحة لتسهيل قدرة الانقسام على ممارسة استقلالها ، وهذا ما يلاحظ في([1]):

أ. عدم توافر استقلال اكاديمي ملائم

بمعنى عدم توافر صلاحيات اختيار النظام والبرنامج ، والمناهج والتدريسيين ، وما يتفرع عن ذلك من عدم توافر حرية على ما يقال او ينشر او يعبر عنه من آراء اكاديمية. فكل ذلك خاضع لضغوط عدم توافر ضمانات كافية للتدريسي من التهديد بالفصل او الطرد او العقوبة. او حتى الاعتقال او القتل ، من قبل البعض.

ب-عدم توافر استقلال إداري ملائم

ومعناه حرية الاقسام في اتخاذ القرارت الداخلة في نطاقها ، وفي تصريف شؤونها. وفي وضع الانظمة واللوائح والهياكل التنظيمية التي تنظم بها عملها ، إلا ان ما يلاحظ ان هناك مشاكل سابقة على ذلك الا وهي اختيار القيادات الادارية للأقسام من بين أناس ليس لهم اهتمام كاف ، بل جاء الامر وفقاً لأعتبارات الترضية الضيقة ، او وفقاً للتغالب والتكالب بحثاً عن المنافع التي يوفرها المنصب من الباطن (الفساد العلمي) ، او سداً لوجاهة مفقودة. وكان من ابرز المخرجات للمشاكل اعلاه هو الآتي([2]):-

- اصبح التعليم الجامعي ، وفي العلوم السلوكية تحديداً مجرد ديكورات تتباهى المؤسسات الرسمية بوجودها.
- اصبحت الاقسام عبارة عن جزر مستقلة بعضها عن البعض الآخر ، كلاً منها خاضع لمحاصصة منافع او لمحاصصة فئوية.
- عدم اهتمام جدي بتطوير التعليم ، وتحديداً العلوم السلوكية.
- يوجد عجز في تغطية الخدمات الادارية ، نتيجة الاتجاه نحو فرض الامية على القوى البشرية (حيث لا يتوائم توزيع القوى البشرية مع الاختصاص الذي انفقت عليه الدولة) ، واحياناً يجري توزيع القوى البشرية وفقا للترضيات على نحو يسئ لها.
- عدم المنطقية في توزيع اعباء التعليم (تعليم، إشراف، مناقشات، ترشيحات لدورات تطويرية) بين اعضاء هيئة التدريس ، فالبعض يستأثر بكل ما من شأنه ان يدر مغنماً بغض النظر عن الفائدة العلمية في عمله والتي يقيسها مخرج التعليم الردئ خلال المراحل السابقة.

---

[1]) خضر عباس عطوان وعلي سلمان الصايل ، جودة التعليم العالي في العراق بين معضلات الواقع ومتطلبات النهوض ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 15 ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 96-97.

[2]) المصدر نفسه ، ص97.

- عدم وجود تخطيط ، سواء لنوع الاقسام والتخصصات ، او للحاجة المجتمعية ولسوق العمل الفعلي لحملة الشهادات ضمن المديات القصير والمتوسط والبعيد ، فالعمل اقرب للعشوائي منه الى التخطيط ، وهو قائم على ملئ الفراغات والقدرة الاستيعابية والتقليد.
- ادت السياسات التعليمية الى جعل الشهادات العليا ، وفي العلوم السلوكية تحديداً مجرد محطات للحصول على الالقاب العلمية او المرتبات ، او وظيفة افضل في مؤسسات الدولة الاخرى ، وبالتالي عدم الجدية في التعامل معها.

ثانياً : الإشكاليات الإدارية والقانونية التي تتعلق بالتدريسي نفسه

من خلال النظر الى الشهادة بأعتبارها مصدر للوظيفة ، وفقدان العمل والالتزام لجدواهما ، ووجود ضعف عام في مجال القدرة على التحليل والاستنتاج بين اجيال المدرسين الجدد ، وهذا الامر ناجم عن هشاشة النظام التعليمي في الكليات المعتمدة على التلقين وليس التحليل ، ودراسة جوانب نظرية فحسب وليس تطبيقية ، فهو خلل تراكمي. وإجمالاً يمكن ملاحظة القصور في السياسات التعليمية من خلال قياس المستوى العام لطلبة الصفوف المنتهية ، وقياس المستوى العام لطلبة الدراسات العليا ، وجاء هذا الامر تراكمياً تحت طائلة اسباب عدة اهمها: عدم إيلاء المسؤولين الاهتمام لعدم الرغبة بالإطلاع ، او عدم القدرة على تطوير التعليم العالي ، وهناك اتجاه متزايد من القائمين على العلوم السلوكية تحديداً ، تحت طائل السبب اعلاه الى كون اختصاصهم لا يعدو كونه وسيلة للأسترزاق. واخيراً ، تجاه التدريسيين وتحديداً القيادات المعنية بالأقسام والكليات والجامعات الى تكوين مجتمعات منغلقة على ذاتها ، يتواطأ افراد كل منها فيما بينهم لتحقيق مصالح كل منها واجتناب المساءلة[1].

ان الكثير من الحلول طرحت في الماضي وما زالت تطرح تركز على جوانب مثل امتيازات العاملين والتدريب والبنى التحتية والمختبرات وغيرها وهي كلها مهمة غير ان القليل قد طرح حول فلسفة التعليم وماذا نريد من التعليم ومن الموكد ان الاجابات عن سؤال كهذا تغيرت عبر السنوات والمراحل والعراق اليوم في مفترق طرق ، وللخروج من هذا المأزق ينبغي ملاحظة والاخذ بما ياتي [2].

1–ان العراق في مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية وقد يحتاج الى بضع سنوات حتى تستقر مؤسساته وتمارس وظائفها على نحو مهني خارج الضغوط السياسية .

2–هناك تحول اجتماعي نحو اقتصاد السوق ، لذلك لابد من تحديد العلاقة المبتغاة بين النظام التعليمي والسوق. ان كثير من الاراء المطروحة تحاول ان تجعل التعليم مجرد تابع سلبي للسوق وهذا غير صحيح

3–تحديد دور الحكومة من حيث التمويل ورسم السياسيات والمتابعة والتقويم .

---

(16) خضر عباس عطوان و علي سلمان الصايل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 97-98.

17) وقائع وبحوث المؤتمر العلمي الثاني لسنة 2011 ، تحت شعار الدور المتميز للمؤسسة التربوية في معالجة الظواهر السلبية في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، 2011 ، ص118 .

4-الحاجة الى خطط طوارئ لمواجهة المشكلات الصعبة والمعقدة كالبنى التحتية للجامعات التعليمية .

5-تنويع مصادر تمويل التعليم في ظل التحولات المتوقعة في العراق .

6-استحداث هيئات جديدة مثل الهيئة الوطنية للتخطيط التربوي او غيرها بمن ترتبط مثل هذه الهيئات .

7-ان مكملات العملية التعليمية كثيرة جدا قد لا يلفت بعضها الاهتمام لكن لكل منها اهمية تبدا من لوحة الكتابة مرورا بحنفية الماء وخدمات الكهرباء والبنى التحتية الاخرى . وهنا لانتردد عن القول بان النظام التعليمي في العراق كان ضحية الحكومات التي وفرت للبنادق عتادها ولم توفر للجامعة مستلزماتها .

8-ان النظام التعليمي لم يرتب حتى الان علاقة مستقرة وواضحة من حيث اوجه التعاون والاهداف مع منظمات المجتمع المدني مع الاعتراف بان هذه المنظمات مازالت ضعيفة وبعضها وهمي او نشاطه محدود .

9-اثبت دراسات عديدة كان اخرها واهمها مسوح الجهاز المركزي للاحصاء التي تمخضت عن وضع استراتيجية للتخفيف من الفقر في العراق ان كثير من الفقراء يضطرون لدفع ابنائهم الى سوق العمل على حساب تعليمهم .

المطلب الثاني

المعوقات السياسية والاقتصادية

اولاً: المعوقات السياسية

يعد عدم الاستقرار السياسي ، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار ، واختلاف الآيديولوجيات السياسية ، من اهم المعوقات السياسية التي تهدد المؤسسة التعليمية ، والتي تنعكس سلباً على الوعي السياسي الوطني.

فالجامعات العراقية اقحمت عنوةً بالصراع الدائر بين الاحزاب السياسية العاملة على الساحة السياسية العراقية سعياً منها في السيطرة عليها ؛ لدرجة وصل هذا الصراع الى حد تدخل الطلبة في شؤون بعض الجامعات وتدني المستوى التعليمي فيها لأسباب عديدة ؛ وتعليق الدوام الرسمي فيها لأكثر من مرة بسبب السلوك غير المسؤول لبعض الطلبة([1]).

وكما عانت الهيئات والكوادر الاكاديمية كثيراً من القيود والضغوط الشديدة في العهود الاربعة للحكم الجمهوري في العراق ، فأن الحال لم يتغير كثيراً بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 ، إذ استمر التسرب من العلماء العراقيين لأسباب سياسية بالاضافة الى حالة الفوضى والفلتان الامني ، رغم تحسن الجانب المالي بعد صدور قانون الخدمة الجامعية في شباط 2005 وتنفيذه في تموز 2005 ، حتى وصل الامر بالكثير من الاساتذة حالة من الخوف بين رغبته في تواصله لاداء رسالته العلمية ، وهروبه عن الوطن خوفاً من المجهول ، وغياب سلطة القانون الى جانب ما حصل من الفوضى السياسية ، شيوع

(18) محمود صالح الكروي مصدر سبق ذكره ، ص ص 26-27.

ظاهرة السلب والنهب ، مع الفساد الاداري بعد إعادة تأهيل مؤسسات الدولة ، ومنها التعليم العالي والجامعات[1].

وقد حذرت اوساط جامعية من النتائج الخطيرة على اطلاق العمل السياسي في الجامعات والمعاهد لعموم المجتمع الاكاديمي داخل اسوار الجامعات والتي عصفت بالعديد منها لمواجهات في بغداد والمدن العراقية الاخرى ، منذرة بعواقب وخيمة على مستقبل التعليم الجامعي برمته. وتزامنت تلك التحذيرات مع بلوغ حمى التنافس بطرح الافكار والشعارات مراحل متقدمة وعلى نحو غير مسبوق ، افضى الى وقوع مواجهات دامية ، واعتصامات غير مسوغة ، فضلاً عن تجاوزات طالت العديد من الاساتذة وعمداء الكليات في اغلب الجامعات العراقية[2]. فيما طالبت الكثير من الاوساط العراقية وفي مقدمتهم مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان جميع الاطراف المعنية في المجتمع الاكاديمي وخارجها الى عدم الخوض في أي نوع من الصراعات المعلنة واحترام القوانين الجامعية ، واستثمار الاجواء الدراسية داخل الحرم الجامعي ، في ظل التوترات الناجمة عن استمرار الاضطراب السياسي التي تعانيها البلاد ، والتي تحاكي انفعالات الشارع العراقي[3].

وضمن السياق نفسه ، اكد رئيس جامعة بغداد السابق الدكتور (موسى الموسوي) في لقاء اجرته معه احدى القنوات الفضائية قائلاً : ((استطيع القول ان هذه الشريحة واسميهم "بالمرابطين" لما ابدوه من صبر وتحمل في كل الظروف الصعبة والمعروفة للجميع ، لا سيما ممن آثروا البقاء وعدم ترك البلد والمواصلة في اداء عملهم في كلياتهم ومعاهدهم)). واشار رئيس الجامعة ((ان هذه الشريحة العلمية والثقافية تعرضت الى عمليات استهداف إرهابية كان الغرض منها إفراغ البلد من علمائه واساتذته وكل الخبرات والمهارات ، وبالتالي التأثير على مستقبله وجعله بلداً متخلفاً))[4].

وكدليل على حجم الضغوطات التي تعانيها الإدارات الجامعية من التدخلات السياسية في الشأن الجامعي ومحاولة حرفها عن اداء رسالتها العلمية المحايدة والموضوعية بكل حرية وشفافية اعرب (رئيس جامعة المثنى) السابق عن رفضه لتعرض (الجامعة لضغوط وتدخلات كثيرة من قبل الاحزاب السياسية في المحافظة بهدف التأثير على عمل ونهج الجامعة والتدريسيين فيها)). مضيفاً الى ان الجامعة ((قد

---

19) عبد الحسين شعبان ، العلماء الاكاديميون العراقيون مخاوف وتحديات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 315 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آيار 2005 ، ص 169.

20) سرحان غلام العباسي ، الحرية الاكاديمية في الجامعات العراقية من الاضطراب السياسي الى الانفلات الامني ، مجلة قضايا سياسية ، عدد خاص ، مصدر سبق ذكره ، ص 185.

21) نقلا عن المصدر نفسه ، ص 185.

(22) صحيفة الجامعة اليوم ، جامعة بغداد ، قسم الاعلام والعلاقات العامة ، العدد 2 ، السنة الثانية ، كانون الاول 2007، ص1.

تعرضت وتتعرض لضغوطات سياسية وحزبية كبيرة جداً لمحاولة حرفها عن منهجها العلمي بأتجاه السياسة))[1].

إذاً ، وفي ضوء ما تقدم ، فإن الاستاذ الجامعي المعاصر عانى ، بل المؤسسة الجامعية برمتها من جملة قيود تضغط بقوة ، ليس على حريته الاكاديمية فحسب ، وانما على عمله الاعتيادي والاستثنائي مما يحول بينه وبين الابداع والابتكار. فقد تعرضت الجامعات الى ضغوط سياسية واجتماعية من لدن القوى السياسية التي يرى كل فريق منها ان الجامعة ينبغي ان تاخذ بأفكاره ومعتقداته ، مما ادى في المحصلة الى نشوب صرعات ونزاعات ذات طابع سياسيوحزبي بألوان طائفية وعرقية ومناطقية ، وكانت حصيلتها وللأسف الشديد سلبية على الدولة والمجتمع والجامعة. إن التغييرات السياسية التي مرّ بها العراق عبر تاريخه المعاصر لا سيما في مرحلتنا الحالية لها تأثير سلبي كبير سببه التدخل المشوه والقسري الذي جاء به اصحاب السياسة والاحزاب المتناحرة ، والتنوع الآيديولوجي مقحمين بجهالة كبيرة اسوار الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم ، مقدمين المصلحة الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العامة ، وجاعلين هذه الجامعات وسطاً مثالياً ونموذجياً لهذه التيارات السياسية ما حرف المسار العلمي والتربوي للجامعات الى ثرثرة سياسية وطائفية فضفاضة سحبت مكانة العلم الى مستويات مؤلمة[2].

ثانياً: المعوقات الاقتصادية

لعل ابرز المعوقات الاقتصادية التي تعتري سير العملية التعليمية على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي[3]:

1. قلة التخصيصات المالية التي تمنع سير عمل الجامعات وتطورها وتخصصها.
2. إستشراء الفساد الإداري.
3. ضعف القدرة المادية للطلبة والتي تمنعهم من الحصول على الكتب والدوريات والمصادر العلمية.

ونظراً لكون الحكومة لم تلتفت الى وضع حد ادنى للفقر ولمتطلبات المعيشة عند وضع الاجور ، فبات اغلب التدريسيين منشغل اغلب الوقت بمسائل تهيئة مستلزمات الحد الادنى من العيش الكريم . وللخلل السابق ، فلا زالت نظرة اغلب التدريسيين الى وظائفهم نظرة سطحية تتعلق بأعتبار الشهادة مصدر الوظيفة وكسب المال وليس حافزاً للعمل. ويترابط مع اعلاه مشكلة القدرة على التكيف مع القصور في الخدمات التي تقدمها الحكومة ، واهمها قصور متطلبات الحياة اليومية من توافر الخدمات (ماء، كهرباء،

---

(23) صحيفة الصباح ، العدد 1448 ، في 2008/7/24 ، ص2.

24) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، جامعة المستقبل المحددات العلمية والافاق الوطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 25-26.

25) قحطان احمد سليمان الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، ص 123.

امن، اسواق، خدمات صحية) ، والتي تجعل الحياة على التدريسي صعبة ومكلفة ، ولا يستطيع تنسيق وقته العلمي بسببها[1].

ووفقاً لإحصاءات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للعام الدراسي (2007-2008) ، فإن نسبة الطلبة المتسربين في التعليم العالي خلال ذلك العام قد بلغت (3،1%) ، والذي يعد مؤشرا خطيراً لهذه المرحلة في تلبية الطلب الاجتماعي . [2]

ان انخفاض مستوى التحاق الطلبة بالمؤسسات التعليمية وانتشار الامية بين صفوف المجتمع يعود الى اسباب عديدة منها الفقر وضعف الحالة الاقتصادية للعائلة وانصراف الافراد للعمل ففي هذه الظروف يلجا الفرد لانشغاله في كسب العيش وتحسين ظروفه الاقتصادية بدلا من اهتمامه بالعملية السياسية والمشاركة فهو غير مبالي بحقوقه وواجباته في الغالب مما يؤثر بالمستوى التعليمي للأفراد وانخفاض مستوى الوعي السياسي لديهم . [3]

كما تفاقمت نسبة البطالة بين خريجي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للأسباب انفة الذكر ، ولأسباب اخرى يمكن إيجازها بالآتي([4]):

1. عدم اعتماد سياسات تعليمية حكيمة وموضوعية
2. تخلي الحكومة عن اسلوب التوزيع المركزي للخريجين في وزارة الدولة ومؤسساتها.
3. ضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب الخريجين لمحدودية الإمكانات التشغيلية مع عدم توافق التخصصات.
4. إخفاق خطة القبول المركزي في تحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل ، الامر الذي يفسر عدم وجود خطة ، وإنما على اساس الطاقة الاستيعابية للمعاهد والكليات.
5. عدم التركيز على التخصيصات العلمية والتكنولوجية المطلوبة في سوق العمل المحلي والاقليمي والدولي .
6. غلق الخطط الدراسية والمناهج التعليمية وعدم مواكبتها للمستجدات وبما يتناسب وحاجة السوق.
7. الضعف العام في تطوير الملاكات الحالية مهنياً بخاصة في مجال استخدام التكنوولوجيا الحديثة .
8. عدم الاهتمام بإعداد الملاكات الوسطية والمهنية من خلال إهمال المعاهد الفنية والكليات المهنية.
9. تصدير العمالة الفكرية وعدم الاهتمام بالتنمية البشرية.

---

26) خضر عباس عطوان وعلي سلمان الصايل ، مصدر سبق ذكره ، ص 97.

27) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010 – 2014) ، جمهورية العراق ، بغداد ، كانون الاول ، 2009 ، ص120

28) هالة كريم تركي ، التنشئة الاجتماعية – السياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية ،2012 ، ص124 .

[4]) مالك دحام متعب و اخلاص قاسم نافل ، مصدر سبق ذكره ، ص 164.

10.الضعف العام في تبني وتأهيل الخريجين بالشكل الذي يسمح لهم بالتنافس والتفوق على اقرانهم في السوق الاقليمي والدولي.

11.عدم التركيز على المجالات والتخصصات المطلوبة في السوق المحلية فيما يتصل بالبعثات والزمالات الدراسية والدراسات العليا داخل وخارج القطر.

المطلب الثالث

المعوقات الاجتماعية والثقافية

اولاً: المعوقات الاجتماعية

لعل احد ابرز وظائف الجامعات هو البحث عن الحقائق العلمية وبرهنتها وتضمينها ضمن المناهج الدراسية بشكل منفصل عن طبيعة الظرف السياسي السائد او الاحداث والمستجدات المتغيرة ، كون العلم هو حقيقة مطلقة لا صلة له بتلك الوقائع.

فالجامعة تسهم في نقل المجتمع من التخلف الى التقدم والحداثة ، ونقل الاتجاهات والمهارات العلمية من مجتمع الى اخر ومن جيل الى جيل وبذلك تعمل على إنماء المعرفة العلمية وتنمية روح البحث الاكاديمي وترسيخ القيم الخلقية في افراد الجيل وتطوير قابليات الطلبة والمتلقين وتنمية قدراتهم وتعزيز شخصياتهم ووعيهم ورفع درجة ولائهم لبلدهم [1].

إلا ان المؤسسة التعليمية في العراق بعد العام 2003 قد واجهت جملة معوقات اجتماعية ، لعل اهمها هو شيوع القيم التقليدية الدينية والعشائرية. ان المشكلة القبلية كونها هوية فرعية يسبب إشكالية او حتى غياب الهوية الكلية لايجعل منها اشكالية إزلية لان الهويات المتصارعة يمكن ان تتعايش ، والجماعات البشرية يمكن ان تتجه نحو الهوية الوطنية ، لكن ذلك التعايش لايحدث تلقائيا وظهور الولاءات الجديدة لايزيل الولاءات القديمة التي تستمر طويلا لانها جزء من شعور عام وعقائد موروثة ودوافع تحدد توجهات وتحركات المجموعات البشرية . [2]

ان القيم الاساسية للمجتمعات في بناء دولة ترفض العمل على العصبية والقبيلة وتوعز الى منع الفرد من التعرف العقلاني فمنطق القبيلة يعلوا على منطق العقل وهذا الامر يحرم الفرد العراقي من ممارسة حريته الفردية وبذلك ينعدم التسامح والتفاعل السياسي بين افراد المجتمع اذ ان تمجيد القبيلة لمنطق القوة يتعارض مع مبدا الحوار والاحتكام الى معايير قانونية محددة لحل الخلافات بين المواطنين . بل يلجا الفرد العراقي نتيجة الى ذلك الى حل المشاكل ومن هنا تكثر حوادث العنف في العمل السياسي لكن ان

---

[1]) مفيد الزيدي ، الرقابة والحرية في الجامعات الاكاديمية العربية في الالفية الثالثة ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد 124 ، 2005 ، ص95 .

[2]) خضر عباس عطوان واحمد عبد الله الناهي ، السلوك السياسي دراسة في المؤثرات والعمليات المعرفية لنماذج مختارة في السلوك السياسي في العراق بعد عام 2003 ، مركز حمورابي للدرسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 7 ، 2011 ، ص73 .

تاثير القبيلة في السلوك السياسي للمواطن العراقي قد يتاثر بمسائل متعددة كالوعي السياسي للمواطنين الذي يرتبط بشكل وثيق بتنوع ونوع التعليم [1] .

ان شيوع القيم التقليدية القبلية والدينية وغيرها ادت الى اضعاف المؤسسة التعليمية والدولة بشكل عام اكثر مما ساهم في بنائها كون ان عملية بناء النظام السياسي على اساس القبلية والدين ادى الى اضعاف هيبة الدولة امام السلطة القبلية والدينية فضلا عن كونه اضعف من هيبة الدولة امام الفرد مما عزز من انتماؤه واضعف ذلك من قدرة النظام السياسي على تنشئة الاجيال على اساس دولة وطنية كون ان الواقع مسيطر عليه بالقيم العشائرية والتخندق الديني ، اما النشئ سيقلل من فاعلية تنشئة الاجيال على القيم الوطنية في المناهج التعليمية كونها تتعارض مع القيم العشائرية والتدين التي يجري تعزيزها في صفوف المجتمع العراقي .

لذلك ، فإن الجامعة بوصفها مؤسسة علمية تعنى بتشئة جيل مهم تعتمد عليه خطط المستقبل وتوجهاتها يجب ان لاتبعد عن حقيقة الواقع المجتمعي الذي يؤثر على اداء وفاعلية الجامعة في تحقيق هدفها بالتنشئة والتثقيف وعلى سلوك الطالب الذي سيمثل فيما بعد سلوكيات مجتمعية سائدة ومتوارثة بمعنى ان الجامعة يجب ان تكون بمثابة البودقة التي تنصهر فيها مختلف التوجهات الدينية والفكرية والثقافية في إطار الوطن العراقي الواحد. [2]

ثانياً: المعوقات الثقافية

تتجسد المعوقات الثقافية التي تواجه المؤسسة التعليمية العراقية بوجود علاقة بنيوية تتعلق بطبيعة المشكلة الثقافية في مجالنا الاجتماعي ، العلاقة التي تفرض ربط المشكلة التعليمية بالإطار الثقافي، الذي يمثل بحسب هذه العلاقة، جوهر المشكلة في التعليم وأساسها، وبالتالي لابد من النظر إلى هذه المشكلة من خلال هذا الإطار الثقافي.

وبحسب هذا الإطار الثقافي يمكن النظر إلى المشكلة التعليمية من خلال الأبعاد التالية:

أولاً: أن المشكلة التعليمية هي متفرعة عن المشكلة الثقافية التي هي الأصل، بمعنى أن جوهر المشكلة التعليمية وعمقها، يمتد ويرجع إلى أساسيات المشكلة الثقافية. [3]

ثانياً: أن كون المشكلة في جوهرها وعمقها لها طبيعة ثقافية، فهذا يعني أن المشكلة من حيث الأساس ترتبط وتتصل بالمجتمع، وليس بالمؤسسة التعليمية فحسب، وبالتالي لابد من النظر لهذه المشكلة في داخل المجتمع، وليس في حدود المؤسسة التعليمية.

ثالثاً: أن أي بحث في معالجة المشكلة التعليمية، لابد فيه من الالتفات إلى الإطار الثقافي المتصل بهذه المشكلة، وتكوين المعرفة بطبيعة مشكلتنا الثقافية في مجالنا الاجتماعي.[4] وحين نريد أن نبرهن

---

[1]) مهدي الصافي ، الدولة المدنية في المجتمعات القبلية ، لمزيد من المعلومات انظر : www.Hasiriyah.org

33) ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية والبحث عن الهوية ، مصدر سبق ذكره ، ص227 .

(34) ايلاف حسن جعفر ، مصدر سبق ذكره ، ص75 .

على صحة هذه الفرضية، فإن بإمكاننا أن نلمس أثر المشكلة الثقافية على مختلف أبعاد ومكونات العملية التعليمية، بما في ذلك المناهج والمعلمين والطلاب.

فعلى مستوى المناهج، نلمس أثر هذه المشكلة في التبسيط الشديد الذي تتصف به مناهجنا، وكأنها وضعت لكي تناسب البيئات البسيطة من ناحية الفهم والإدراك والذكاء، ونلمسها كذلك في الميل الشديد إلى الماضي، وفي قوة حضور التراث بطريقة لا تخلو من مبالغة . وعلى مستوى المعلمين، نلمس أثر المشكلة الثقافية في ضعف التكوين الثقافي لقطاع كبير من المعلمين، بالشكل الذي يجعل هؤلاء يتقيدون حرفياً بالمادة العلمية، ولا يقدموها بشرح ناضج تمتزج فيها المعرفة بالثقافة، والعلم بالتربية، وبسبب هذا الضعف في التكوين الثقافي، فإن المعلم لا يظهر أمام الطلاب، وحتى في رؤيتهم له، بشخصية المعلم المربي والمثقف، والذي كاد أن يكون رسولا.

أما على مستوى الطلاب، فإن أثر المشكلة الثقافية، هي أكثر وضوحاً، حيث نرى أن قطاعاً كبيراً من الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم، وهم لا يحملون معهم أية خلفية ثقافية، ويضلون لزمن غير قصير، على هذا الضعف بدون أي تغيير جوهري، والمدهش في الأمر أن الكثير من هؤلاء يحملون معهم هذا الضعف الثقافي، إلى ما بعد تخرجهم من الجامعات. في حين أن المفترض في الطالب الجامعي أو المتخرج من الجامعة، أن يكون مثقفاً أو صاحب ثقافة أو تأهيل ثقافي، بعد هذا الزمن غير الطويل نسبياً، من التعليم الذي يعد كافياً بالتأكيد في البناء العلمي، والتكوين الثقافي في شخصية الطالب. [1]

ولهذا يمكن القول أن مشكلة التلقين والحفظ في التعليم، ترجع إلى هذا الضعف الثقافي عند المعلمين، وعند الطلاب على حد سواء. لهذا كان ينبغي أن تلفت المشكلة التعليمية، النظر إلى طبيعة المشكلة الثقافية في مجالنا الاجتماعي، وإذا أردنا البحث عن معالجات جذرية وعميقة وبعيدة المدى لهذه المشكلة التعليمية، فعلينا أن نجعل من الثقافة والإطار الثقافي، مدخلاً للنظر والتحليل والاستشراف[2].

أن قدم المناهج وأساليب التعليم في العراق يؤدي الى تخريج كوادر لا تحسن أداء شيء في الغالب وتلقي بعبأ عملها على عاتق الحكومة. وللخروج من هذا الوضع لابد من ثورة في مناهج التعليم وتفعيل دور النشاطات اللاصفية والدروس التطبيقية للحصول على كوادر مسلحة بالعلوم العصرية بما يتيح لها النهوض بالبلد واعماره. فالحديث يتزايد حول المسألة التعليمية والإطار الثقافي الذي يحتويها ، وتتعدد حوله وجهات النظر، وقد تختلف وتتباين في مداخل البحث عن الحاجة الملحة للتطوير والتحديث، وكيفية

---

(35) مها عبد اللطيف الحديثي ، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد (14) ، 1998

(36) عامر حسن فياض ، جذور الفكر الديمقراطي في العراق 1914-1939 ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 2002 ، ص75 .

(37) رعد حافظ سالم ، مبادئ الثقافة السياسية ، زمزم ناشرون وموزعون ، ط1 ، عمان – الاردن ، 2012 ، ص38 .

تدارك وتجاوز نقاط الضعف وعناصر الخلل، ومنهجية معالجة المشكلات والإشكاليات المحيطة والمتصلة بهذا الشأن.

فهناك من يرى أن المدخل الأصوب في معالجة هذا الوضع، يتحدد في تطوير وتحديث المناهج الدراسية والتعليمية، بالشكل الذي يجعلها تواكب حركة العصر ومنجزاته، وتتناغم مع روح القرن الحادي والعشرين، وتتفاعل مع ما وصل إليه العالم من تقدم في ميادين ثورة المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات، وشبكات الإعلام، وتتنبه إلى ما تفرضه العـــولـمة من فرص وتحديات. [1]

وهناك من يرى أن المدخل الأصوب، يتحدد في تطوير وتحديث طرائق ومنهجيات التعليم والتوجيه، لتجاوز الأساليب التي تكرس الحفظ والتلقين، ولا تثمر إلا بناء ذهنية جامدة وساكنة، والتوصل إلى أساليب تعزز الفهم والإدراك، وتساهم في بناء ذهنية نقدية ومبدعة، تنطلق في رحاب الحياة بطموح سام، وبأمل في المستقبل الواعد.

لقد فشلت مؤسسات التعليم العالي في العراق بعد عام 2003 طريقة مخاطبة عقول الطلبة من خلال فشلها في تعليمهم كيفية التفكير وإستخدام المعلومات بذكاء، وأصبحت طريقة الحفظ عن ظهر قلب هي الوسيلة التي يحصل فيها الطلبة على النتائج المتميزة، ويعود ذلك إلى عادة سيئة إكتسبها الطلبة في مراحل الدراسة السابقة حيث إعتادوا أن يكونوا متلقّين فقط في نظام تعليمي يكون فيه المدرس محور العملية التعليمية، ووسيلة المعلم الوحيدة هي كتابه المنهجي وتلخيصه الذي غالباً ما يكتبه على السبورة ولا يحيد عنه لعدة سنوات وهو ما ينطبق عليه قول الفيلسوف الألماني جو هان فان جوته (لا أسوأ من معلم لا يعرف إلا ما ينبغي أن يعرفه التلاميذ). [2]

للأسف الشديد يجد هذا الأسلوب رواجاً واسعاً لدى عدد كبير من أساتذة الجامعات أما بسبب الصعوبات التي يواجهونها لدى محاولاتهم للتغيير، أو بسبب الجمود وعدم الرغبة في التطوير، أو اللامبالاة بسبب إنعدام الحوافز، وكذلك الأعباء الأكاديمية التي يثقل بها عضو هيئة التدريس، وهذا ما يجعل المخرجات التعليمية ضعيفة المستوى لا تستطيع المنافسة في العمل مع مثيلاتها من الدول المتطورة أو حتى مع أقل الدول النامية تطوراً وهنا نذكر إحدى مقولات الفيلسوف الصيني الشهير كونفوشيوس حوالي سنة 500 قبل الميلاد (لا يحصل المرء على المعرفة إلا بعد أن يتعلم التفكير) ومقولته الأشهر لطلبته (لكل حقيقة أربعة أركان وأنا كمعلم ليس عليّ إلاّ إعطائكم ركناً واحداً وعليكم أن تبحثوا بأنفسكم عن الأركان الثلاثة الأخرى) وهي مقولة لا تحتاج إلى توضيح.

---

38)مها عبد اللطيف الحديثي ، مصدر سبق ذكره ، ص185 .

[2]) طه تايه النعيمي وحارث طه الجميلي ، المناهج الهندسية وافاق المستقبل ، مطابع التعليم العالي ، الموصل ، ص133 .

وللأنصاف لابد من القول أيضاً بان هناك العديد من الأساتذة الجامعيين ممن حاولوا ويحاولون تغيير هذا النمط التعليمي السائد، إلاّ أن محاولاتهم غالباً ما تصطدم بعدم قدرة الطلبة ضعيفي المستوى على التكيّف مع هذه التغييرات حيث أنهم لم يعتادوا نمطاً يكونوا فيه طرفاً فاعلاً.

ثمة معوق ثقافي آخر يواجه عمل المؤسسة التعليمية في العراق بعد 2003 والذي يتمثل بـ (ظاهرة الانحراف الفكري) ، التي اخذت حيز كبير من اهتمام في الاوساط العلمية والاكاديمية ليس كونها ظاهرة حديثة ولكن كونها تتعلق بازدياد التيارات والافكار والاتجاهات التي تفسر الواقع بطرق مختلفة تكاد تكون احيانا متناقضة مما يولد عنف سياسي او اجتماعي قد يقود الى توتر وخلاف . [1]

ان مظاهر الانحراف الفكري تميزت بين مظاهر تقليدية ومعاصرة فالتقليدية كانت ملازمة للانحراف الفكري محدود التاثير ومن الممكن محاصرته او مراقبته ثم درء اثارة وتحجيمها . فالكتاب الذي يتضمن انحرافا فكريا يمكن حجبه عن القراء ومصادرته وكذلك الفكرة وكذلك الصورة او ماشابه ذلك اما مظاهر الانحراف الفكري المعاصر فقد جاءت مع تطور وسائل الاتصال وتقنية المعلومات ووسائل الاعلام جميعها كان ذو تاثير سلبي على الرقابة التي انتقلت من وسيلة مراقبة الى وسيلة مقاربة بمعنى اخر محاولة التوصل الى اقصى ما يمكن من الامكانيات لتحديد او لتقليل من تاثير هذه الوسائل وخاصة اشاعة الانحراف الفكري . على الرغم من ان الانحراف الفكري ظاهرة شهدتها كافة العصور وموجود عند كل الامم .

لقد عرف الانحراف الفكري على انه الخروج عن المالوف قولا وفكرا كما عرف انه الانحراف عن الفطرة والعقائد الدينية والاعراف الاجتماعية عادة اما القسم الاخر فقد عرفه على انه الغلو وهو عكس الوسطية التي دعا اليها الاسلام قال تعالى (وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا) [2] .

كما عرف على انه انغلاق على النفس وعدم قبول الراي الاخر وان الانحراف لايقتصر على الانحراف الديني وانما هناك الانحراف الادبي والسياسي والاجتماعي، ان المظاهر الجديدة للانحراف الفكري برزت مع التطور الكبير لتكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات بشكل عام ،حيث انتهت حدود الزمان والمكان بين الدول فترابطت الانماط والقيم والامزجة والديانات والثقافات لتشكل حالة اجتماعية وثقافية واسعة ومتداخلة لم يعهدها المجتمع البشري سابقا وهذا التداخل جعل الثقافة والنمط والتقليد المحلي مرتبطة بثقافات كونية او مكشوفة امامها وبالتالي تفرض عليها حالة من التاثر والتاثير فقد تنازلت عن جزء من سيادتها لصالح وسائل الاتصال والقنوات الفضائية وشبكة المعلومات الدولية وهذا الواقع الجديد

---

[1]) سليمان الربعي ، اضاءات على تجديفات فضائية ، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ، : http.p//writers alriyadh . com .sa

[2]) سورة البقرة : الاية 142

هو من افرازات العولمة جعل النسق القيمي والثقافي المحلي يخوض مرحلة تاريخية جديدة وهي مرحلة انتقالية .[1]

ان ظاهرة الانحراف الفكري ظاهرة متعددة الاوجه فكل مجتمع ينظر الى مظاهر الانحراف الفكري وفقا لقيمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية فضلا عن انها ظاهرة مركبة فبينما الانحراف الفكري يولد العنف يمكن ان يكون بكافة اشكاله وخاصة السياسي سبب رئيس للانحراف الفكري فالعنف بكافة اشكاله يرتبط بظواهر اجتماعية وسياسية منها الحرمان النسبي الذي يشير الى وجود فجوة بين ما يتوقع المرء ان يحصل عليه وبين ما يحصل عليه فعلا وكلما ازدادت حدة الحرمان ازدادات اعمال العنف وتولد الانحراف . [2]

ان ماتقدم مثل صورة شاملة للانحراف الفكري الذي يعد ظاهرة قديمة ومتواجدة في كل المجتمعات اما في العراق فان صور الانحراف تتوزع بين توجهين :

الاول : ديني بحيث يدخل الدين عامل اساسي في تحديد سلوكيات الفرد وفي نظرته الى الاخر في اطار سلوك عدائي قائم على رفض الاخر طالما هو مخالف لثقافته او معتقداته وهذا السلوك ناتج عن التنشئة الاجتماعية المتعصبة والمقيدة وقد تناول العديد من الباحثين ظاهرة الانحراف الفكري وبشكل مقصود اوغير مقصود ارتبط الانحراف بالدين وبالتالي شكل نوازع من جهة نظرهم نحو الارهاب وبالنتيجة فان المتلقي بدا بربط بين الدين الاسلامي والارهاب ان التحديات التي يمر بها البلد افرزت تيارات وتوجهات دينية مختلفة بعضها متشدد وبعضها متطرف والبعض الاخر معتدل بحيث اصبحت اداة لضرب المجتمع. [3]

الثاني : التحرري وهذا النوع من الانحراف له اسبابه الواضحة التي تمس القيم والتقاليد والثوابت الاجتماعية وهذا الوجه من مظاهر الانحراف له وجهتين الاولى اخلاقية وهذه لها اسبابها المعروفة في تداخل وسائل الاتصال وتقنية المعلومات والثانية فهي الفوضوية والتي تتاثر بالمفاهيم الغربية للديمقراطية وحقوق الانسان والتحرر دون ان تفهم ان لهذه المفاهيم حدودها وفقا لاي مجتمع وتركيبته وكلا الحالتين تقود الى الانحراف عن قيم المجتمع وهو بدوره يؤدي الى العنف . [4]

ان الحديث عن الجامعة كمؤسسة تربوية ومدى علاقتها بظاهرة الانحراف الفكري تبرز الى الذهن العلاقة الجدلية بين حرية الفكر والحرية الاكاديمية وبين حرية الفكر والحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري

---

[1]) سليمان نجم خلف ، العولمة والهوية الثقافية ، تصور نظري لدراسة نموذج مجتمع الخليج العربي والجزيرة العربية ، المجلة العربية للعلوم الانسانية ، العدد 61 ، 1998 ، ص61 .

[2]) ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية والبحث عن الهوية ، مصدر سابق ، ص228 .

[3]) قاسم محمد عبد الدليمي ، الجامعة والمجتمع (دراسة في مظاهر الانحراف الفكري) ، مجلة العلوم السياسية ، عدد خاص ، مصدر سبق ذكره ، ص165

[4])عدنان مصطفى ، مسائل وسياسيات العلم والبحث العلمي العربي الراهنة ، مجلة المستقبل ، العدد 212 ، 1994 ، ص15 .

للمجتمع ومنظومة القيم والتقاليد السائدة فيه ان الابعاد التربوية لظاهرة الانحراف الفكري تعد ابعادا مهمة واساسية فالتكوين الفكري والتنشئة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع يبدا من خلال المنهاج التربوي فضعف وتحلل مؤسسات التعليم والتغير الاقتصادي والاجتماعي يسهم في تعزيز وولادة ظاهرة الانحراف الفكري والجامعة باعتبارها مؤسسة ذات اطار تربوي ومركز لدراسة المشاكل وتشخيصها سواء كان ظلما اجتماعيا حيث تسهم الجامعة من خلال وسائلها الاكاديمية في الكشف عنه وتوجيه العناية اليه او كان فسادا سياسيا بمعنى ان الجامعة تستطيع توضيح الطريق من خلالها بحوثها ودراساتها الحرة مايتعلق الامر بظاهرة الانحراف الفكري [1]

ان المهمة الاساسية للجامعة هي التماس الحقيقة ، وهذا العمل تطلب قدر واسع من الحرية والاستقلالية في تميز الافكار ووصفها وتصنيفها سواء كانت منحرفة او غير منحرفة والحرية الاكاديمية اول ما تعنيه هو البحث عن الحقيقة وان المسؤولية الاولى للجامعة وهذا الترابط يحمل مضمونا اخلاقيا يتضمن حرية البحث في الاعلان عن الخطأ حتى وان كان يتعارض مع وجهة نظر الاخرين فما يعد اليوم يمكن ان يثبت صوابه في المستقبل والجامعة كونها تظم اشخاصا مؤهلين مهنياً فمن حقها تحظى بالحرية الاكاديمية لغرض تميز بين الخطأ والصواب والحكم عليه حتى وان كان خروجا عن قاعدة الاجتماع .[2]

ان اشراك المؤسسات العلمية في معالجة ظاهرة الانحراف الفكري امر مهم جدا لان الاكاديمي المختص هو اكثر الناس علما بالحقيقة مما يطرح من افكار ونظريات ومبادئ وان الجامعة قد تكون هي اساس للانحراف الفكري وهذا مؤشر سلبي على مسيرة التربوية فعندما يصبح المنبر الجامعي منبرا للخطب السياسية والدعاية الحزبية او لفكر او لحركة معينة ستكون بداية لتشتيت الجهد وخلق انشقاق فكري في اعلى المستويات والذي بدوره يقود الى زرع بذور العنف الذي يولد الانحراف الفكري . بمعنى اخر ان الجامعة ليست مكان للتعبئة الجماهيرية وانما مؤسسة تربوية ثقافية مهمتها كشف الحقائق وعدم الحياد عنه في هذا الزمن الذي تتصاعد فيه التحديات والاتهامات التي تواجه البلد . ومهمتها ايضا الفصل بين الفكر المشوه والتبعي ورفض كل اشكال التبعية وهذا الفصل يكون بوسائل علمية تعتمد البحث اساس مهم لإيصال المعلومات فضلا عن وسائلها التثقيفية الاخرى في التوعية والتثقيف . [3]

المبحث الرابع

المعوقات التقنية

لقد باتت وظائف المؤسسة التعليمية (الجامعة) في ظل التطور العلمي والتقني المتسارع تدور حول جملة من النقاط منها :-

1- اعداد الكوادر الفنية المتخصصة والكوادر المؤهلة لممارسة عملية التدريس والبحث الجامعيين .

---

[1]) عدنان مصطفى ، مسائل وسياسيات العلم والبحث العلمي العربي الراهنة ن مصدر سابق ، ص13 .
[2])جميل مطر ، المسالة العربية بين قرنين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 230 ، 1998 ، ص9 .
[3]) قاسم محمد عبد الدليمي ، الجامعة والمجتمع (دراسة في مظاهر الانحراف الفكري) ، مصدر سبق ذكره ، ص166 .

2- ممارسة الدور القيادي في البحث العلمي في ظل التطور التقني وثورة الاتصالات والمعلومات في عصر بات يعرف بالعصر الرقمي .

3. التفاعل مع مختلف قضايا المجتمع والبيئة المحلية وفق المنهج النظمي الذي يعتمد على المدخلات والمخرجات بما يؤدي في المحصلة الى ادامة التغذية العكسية المفضية الى تطوير الجامعة والمجتمع في ان واحد . وتوظيف نتائج البحث العلمي بما يخدم عمليات التنمية الوطنية وبما يساهم في تقديم الحلول للمشكلات التي تعاني منها الاوطان على نحو خاص والانسانية عموما . [1]

ولكن ما يواجه مؤسسات التعليم العالي في العراق من معوقات على الصعيد التقني هو:-

1- عدم كفاية البنية التحتية والتسهيلات، كالمختبرات والمكتبات.

2- عدم كفاية المعدات، في كليات الهندسة والعلوم والمعاهد الفنية.

3- الحاجة إلى إنشاء قنوات اتصال بين الكليات في العراق والجامعات الأجنبية.

4-ضعف العلاقة بين التعليم العالي وخريجيه وسوق العمل.[2]

فأغلب المؤسسات الحكومية في العراق ، ومن ضمنها المؤسسة التعليمية تعاني من قدم ادواتها ، وعدم وجود خطوات فاعلة لإصلاحها وادخال الوسائل المتقدمة في عملها ، وتلكؤ انجاز مشروع الحكومة الالكترونية[3].

كما يعاني البحث العلمي في العراق عدد من المشكلات ، اهمها عدم الارتباط الواضح لسياسة البحث العلمي والتطور التكنلوجي باهداف خطة وبرامج التنمية وعدم وجود اليات فعالة لربط مؤسسات البحث العلمي بجهات الانتاج المختلفة وعدم تحقيق الربط بين المخرجات الدراسات العليا في الجامعات العراقية واحتياجات المجتمع والتطوير التكنلوجي في المجالات ذات الاولوية .واذا كان البحث العلمي يشكل عنصرا هاما وشرطا ضروريا لتقدم أي مجتمع فان الحاجة له تبدو اكثر الحاحا في العراق وذلك نظرا لتقدم الهائل للعلوم والتنكلوجيا الذي يشهده عالمنا المعاصر مما يحتم على المؤسسة الجامعية الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير الياته في ظل الحاجة المتزايدة في عصر المعلوماتية . [4]

فالجامعات العراقية تعاني في المرحلة الراهنة من تخلفٍ تام، ومازالت تعمل ضمن قواعد تقليدية قديمة لا تتلاءم مع المعطيات المتطورة لمبادئ التعليم الحديث ونظرياته، وتفتقد للمقومات الاساسية المميزة

---

[1]) معين خليل عمر (الجامعة بين الثالوث المتناقض في المجتمع العربي) مجلة الباحث ، السنة 11 ، العدد 54 ، 1992 ، ص125 .

(50) عبد الوهاب حميد رشيد ، التحول الديمقراطي في العراق ، المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006 ، ص233 .

(51) حيدر علي عبد الله الجشعمي ، الفساد والنزاهة في العراق ، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر ، بغداد ، 2014 ، ص 202.

[4]) وصال نجيب العزاوي ، واقع البحث العلمي في عصر المعلوماتية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، عدد خاص ، 2005 ، ص124 .

للجامعة المعاصرة المتمثلة بنظم التعليم الجديدة لتطوير المناهج والمساهمة في عملية الخلق والابداع عند الطلبة، وتوفير اساليب التعليم الحديثة الموازية لمتطلبات العصر، وخلق المناخ الدراسي عبر توفير الاثاث والمكتبات وأساليب التوثيق الحديثة ووسائل الايضاح كالصور وافلام الفيديو والاجهزة العارضة (Overhead projectors) وبرنامج (Power point) والمختبرات العلمية والاجهزة الحديثة وكيفية استعمالها وصيانتها، وليس التلقين السائد حالياً وتضييق مدارك الانسان او تسييس او ادلجة مراكز التعليم واستقطاع حصص التدريس للخروج في مظاهرة أو الاحتفال بمناسبة ما، والاتكالية في العمل كثقافة سائدة عند الطلبة والملاك التدريسي على السواء. [1]

ان عدم تشجيع الجامعات للمبدعين او السير في خطى التغيير بل حتى التردد او التخوف من التغيير يعتبر إحدى المشاكل التي يعاني منها التعليم الجامعي، كما لاتوجد بسبب الخلفية الاجتماعية، ثقافة التعبير عن الراي او الشفافية في التعامل والعمل وأهمية كل ذلك في الجانبين الاجتماعي والاكاديمي. كما ان هناك نقصاً واضحاً في النصاب التدريسي والتخصص (لا سيما في الاقسام العلمية) وعدم توفر الموارد المالية لتدريب الملاك وتطوير قابليتهم على الاساليب الحديثة في التعلم. وغالباً ما يكون التوظيف في الملاك الجامعي قائماً على أساس علاقات اجتماعية (الوساطة والمحسوبية) أو لإعتبارات شخصيّة وسياسيّة وليس على أساس الكفـــــاءة . [2]

الخاتمة

يتضح مما تقدم ، بأن مؤسسة التعليم الجامعي في العراق لم تضطلع بأحدى اهم وظائفها الا وهي تنمية الوعي السياسي الوطني وذلك لأسباب عدة منها ما يتعلق بالواقع السياسي القائم والضغوط التي تتعرض لها تلك المؤسسة من جانب بعض الجهات السياسية ، وكذلك بسبب ضعف الإطار التشريعي والقانوني الناظم لإدارة العملية التعليمية واختيار قياداتها مما سبب ترهلاً في ادائها الاداري.

اما اقتصادياً ، فغياب سياسات عقلانية رشيدة من جانب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وعدم إتساق سوق العمل مع مخرجات العملية التعليمية ، فضلاً عن تفشي البطالة ، كلها كانت اسباب لإضعاف المؤسسة التعليمية وإفراغ دورها من مضمونه الحقيقي.

بينما اجتماعياً وثقافياً ، فسيادة القيم التقليدية ، وشيوع ثقافة الخضوع ، وفرض قوانين القبيلة والتحريم الديني كلها ايضاً اسباب اضعفت من دور المؤسسة التعليمية كمؤسسة لتنمية الوعي السياسي الوطني لصالح تلك التكوينات الاولية.

---

[1]) نجاح كاظم ، التعليم والبحث العلمي _حاجات العراق الجديد ، المركز الثقافي العربي ،بيروت ،2005 ،ص27.
[2]) وصال نجيب العزاوي ، واقع البحث العلمي في عصر المعلوماتية ، مصدر سبق ذكره ، ص127

ثم جاء العامل التقني وتخلف الاساليب والادوات التعليمية والتوضيحية والانتاجية وعدم مواكبتها لروح العصر ودرجة التقدم التقني عالمياً لتؤكد مدى تراجع العملية التعليمية ومدى تخلفها عن هدفها الرئيسي المتمثل في تنمية الوعي السياسي الوطني.

التوصيات

1.إتباع سياسات تعليمية اكثر رشداً وعقلانية فيما خص توظيف الامكانات والموارد البشرية المتحة ، وتحقيق موائمة اكبر بين مخرجات المؤسسة التعليمية وسوق العمل ليتم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، وبالتالي تعم الفائدة على الكل ويشعر الجميع بانه قد اخذ استحقاقه الوطني .

2. تعديل المناهج التعليمية ، لاسيما كتب التاريخ وصياغتها بشكل يركز على الموحدات اكثر من المفرقات ، وتدارك كل ما من شانه اثارة النعرات الضيقة

3.ابعاد التدخلات السياسيةعن الحرم الجامعي كون الاخير يمثل حرم مقدس لايجوز المساس به

4. تفعيل دور المؤسسة الجامعية كفضاء واسع للتحاور ، ماينمي روح المبادرة ، ويعزز اواصر التعايش والتقارب بين الموجودين كنخب مثقفة .

5. النهوض بالواقع الاقتصادي للاستاذ والطالب على حد سواء ، ومعالجة مشكلة البطالة المتفاقمة لدرء مخاطر الانحراف او شيوع مظاهر الفساد الاداري والمالي .

6. الاهتمام بالجانب التقني للاجهزة والوسائل المستخدمة لمواكبة روح العصر ، فضلا عن الانفتاح على جامعات عالمية للاستفادة من تجاربها سواء في حقل التعليم او الادارة.

7. التركيز على النشاطات اللاصفية التي تعزز من اواصر التقارب بين المختلفين دينيا او عرقيا او مذهبيا ، وتنظيم زيارات جامعية للمتاحف والمواقع الاثرية التي تستنهض الموروث الحضاري العريق للبلد.